بحث محكم | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 08 ديسمبر 2022

التفاوتات الاجتماعية وتفكك الرابط في القرن 19
وبزوغ مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

رشيد الزعفران
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2022
All rights reserved © 2022

الملخص:

تستهدفُ هذه الورقة العلمية، تناول السيّاق التاريخي لنشأة فكرة التضامن وأطروحات رواد الاشتراكية والسوسيولوجيا الكلاسيكية في القرن التاسع عشر؛ لأنها تمثل في نظرنا، الجذور المعرفية والتاريخية لما يُسمى بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في إطار محاولتهم مُعالجة مشكلة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع كإفرازات مُباشرة لتطور الرأسمالية؛ وذلك لأن المفارقة الأساسية للنظام الرأسمالي، تتمثل في عدم قدرته على المزواجة بين النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي للأفراد داخل سيرورة الإنتاج (دون تسليعهم)، مع الحفاظ على البيئة باستدامة الموارد. وسنتوقف هنا، تحديدًا عند فكرة التضامن كواقعة اجتماعية مطلوبة لحل مشكلة تفكك الرابط وانحساره وتعمق وضعية التفاوت الاجتماعي بعد الثورتين السياسية والصناعية.

تمهيد

يشهد مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حضورًا مُتزايدًا في الآونة الأخيرة، في الخطاب الرسمي والسياسات العمومية، كما في النقاشات الأكاديمية، علاوة على تنامي مؤسساته تجريبيًا في جل المُجتمعات. فقد بلغت مُؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالعالم أهمية بالغة في تشكيل صورة المجتمعات سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا؛ لأنه لم يعد مجرد تنظيم يهتم بحلّ المشكلات الهامشية أو الظرفية داخل المجتمع، بل صار هذا القطاع الذي يوصف بالثالث، يلعب دورًا كبيرًا في التأثير على السياسات العمومية، بل وفاعلا اقتصاديًا استراتيجيًا في الناتج الداخلي الخام للعديد من دول العالم شمالا وجنوبًا[1]، حيث بات يُسهم بشكل كبير في نموها الاقتصادي، إلى درجة ربط الإقلاع الاقتصادي الحديث لبعض البلدان الثالثية به[2]؛ وذلك في وقت تشهد فيه المجتمعات أزمة على صعيد الرباط الاجتماعي، وتناميًا واضحًا للتفاوتات واللامساواة الاجتماعية، وتراجعًا على مستوى تماسكها بالتزامن «مع تخلي المؤسسات الإنتاجية ومؤسسات الدولة عن التزاماتها الاجتماعية»[3].

عادةً ما يتم الحديث عن مفهوم التفاوت الاجتماعي في مقابل المُساواة في الحقوق والمكانة الاجتماعية، كما يتم أيضًا وضع التقابل بين اقتصاد الكفاف واقتصاد الفائض والسوق الذي يتم الربط بينه وبين وضعية اللامساواة الاجتماعية. ومع بدايات القرن العشرين، بدأ الحديث وبشكل مُلفت عن الاقتصاد التضامني والاجتماعي كأداة سحرية لحلّ مشاكل المجتمع.

إن مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يبدو لأول وهلة بفعل كثرة استعماله كأنه واضح الدلالة في ذاته ولا يحتاج لتحديد أو دليل، غير أن هذا الشيوع نفسه - كما حال مفاهيم العلوم الاجتماعية- هو ما يجعله مفهوما ملتبسًا وغامضًا، خاصّة وأن تشكل المفاهيم يتم في سياقات تاريخية واجتماعية تمنحه طابعًا خاصًا. لهذا، فإن هذا المقال يسعى إلى الإجابة عن التساؤلات التالية: هل نستطيع أن نعطي لمفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني معنىً محددًا؟ هل هو اقتصاد لا اقتصادي ما دام يتأسسُ على التضامن أم إنّ التضامن هنا يصير نشاطًا وعملا منتجًا للاقتصاد؟ ولماذا يوصف أنه تضامني واجتماعي؟ وما علاقته بمشكلة التفاوتات الاجتماعية والروابط الاجتماعية؟ كيف نشأت فكرة التضامن؟ وما دلالة الربط بين الاقتصاد والتضامن والمجتمع؟ وما هو السياق التاريخي والسوسيولوجي لتبلور هذا النوع من الاقتصاد الذي يوصف بالتضامني والاجتماعي؟

أولا: في مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يعود لفظ الاقتصاد (Economie) إلى الكلمة الإغريقية (Oikos)، وتعني «إدارة المنزل». ويعتبر أرسطو (Aristote) «أول من منح للكلمة تعريفًا نظريًا»[4]، ليشير به إلى «تدبير شؤون الأسرة» وفق الحاجة والضرورة فحسب؛ أي في حدود الكفاف، وخاصة بالمجالات الريفية. ففكرة الاقتصاد «بدأت منذ أكثر من ألفين سنة بوصفه مبدأً إغريقيًا، من مبادئ إدارة الأسرة الريفيّة، وبقيّ هذا هو المدلول الرئيس (..) إلى حدود الثورة الصناعيّة، حيث تمت عقلنة الأسواق»[5]، وبدأت العلاقات تتأسس على المصلحة والبحث الدائم عن الربح ومراكمة الثروة، بما يتناقض والأطروحة الأرسطية التي تؤمن بضرورة خدمة الاقتصاد للمجتمع والمحافظة عليه، وهنا يمكن تعريف الفعل الاقتصادي، باختصار، بأنه «السعي المحسوب وراء المصالح الفردية، الأمرُ الذي يستبعد من الاقتصاد أشكالا أخرى من الفعل، كالتعاون والإثار»[6].

إن مجال الاقتصاد هو مجال الإنتاج والتوزيع والتجارة والاستهلاك للسلع والخدمات على يد فاعلين مختلفين، غير أن إضافة صفة التضامني والاجتماعي على كلمة الاقتصاد، هو ما يجعله مفهومًا فضفاضًا وصعب التحديد[7]، لأن ينطوي على دلالات متنوعة، كما أنه يختلف عمليا من مجتمع لآخر، إذ يستعمل بعبارات أخرى من قبيل الاقتصاد الشعبي أو الاقتصاد التشاركي أو الاقتصاد غير الربحي...إلخ. لهذا، فإن تحديد مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يتطلب بالضرورة العودة لسياق نشأته وظهوره التاريخي.

إن عبارة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (l'économie sociale et solidaire)، لم يظهر إلا مع بداية القرن العشرين بفرنسا، عندما استعمله لأول مرة زعيم الحركة التعاونية شارل جيد[8]Charles Gide، غير أنه لن يستعمل أكاديميا وداخل السياسات العمومية وفي الأوساط الفرنسية بشكل خاص، إلا ابتداء من نهاية ثمانينيات القرن العشرين، حيث سيتم تبنيه واعتماده وتصنيفه ضمن ما يُعرف في قطاعات الاقتصاد بـ «القطاع الثالث»؛ ليشير بذلك إلى المجال الاقتصادي الذي يتموقع بين القطاع الخاص والقطاع العام.

---

4 K. Polanyi «Aristotle Discovers the Economy», in, K, Polanyi, C, Arnsberg and Harry, Pearson , Eds, Trade and Market in the Early Empires : Economie and History and Theory (Glencoe IL , Free Press, 1957, pp 6494-.

5 كريس هان وكيث هارت، الأنثروبولوجيا الاقتصادية، التاريخ والإثنوغرافيا والنقد، ترجمة عبد الله فاضل، مراجعة فايز الصياغ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة1، بيروت، 2014، صص 226-227.

6 كريس هان وكيث هارت، م س، ص226.

7 Touhami Abelkhalek; L'économie sociale au Maroc: État des lieux et perspectives d'avenir; Cepes UNCAM ,Agence espagnole de coopération international; Casablanca;2007;P : 7

8 Hachmi Bentaher et Yahya Yahyaoui, «Evolution historique de l'économie solidaire au Maroc», REMACOOP :Revu marocaine des coopératives ;N°1 ;2011, P : 65

في القطاع الخاص تكون فيه الملكية خاصّة، ويهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح والمنفعة للأفراد، في مقابل القطاع العام الذي تكون فيه ملكية وسائل الإنتاج للدولة، باستثمارات ضخمة ومشاريع استراتيجية كبرى. أما في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كقطاع ثالث، فتكون فيه ملكية وسائل الإنتاج جماعية، ولا تقوم بتوزيع الأرباح على الأعضاء إلاّ بنسب مُحددة، بل تعمل وحداته باستمرار على استثمار فائض القيمة، في توفير خدمات اجتماعية وتكوينية للأعضاء، والرفع من حجم الرأسمال الأساسي[9]. والمؤسسات التي تندرج ضمن هذا القطاع هي المنظمات غير الربحية وشبه الربحية، كالجمعيات، والتعاضديات والتعاونيات والمقاولات الاجتماعية وكذلك المؤسسات الصديقة للبيئة، وهي مؤسسات تتميّز بكونها تؤسس لحياة اقتصادية بأبعاد اجتماعية وإنسانية وبيئية؛ وذلك لأن أنشطتها لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي، ولا تسعى وراء المصالح الفردية، ولا تستبعد من الاقتصاد أشكالا أخرى من الفعل، كالتعاون والإثار كما يحدث في الفعل الاقتصادي الصرف[10].

إن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني عبارة عن مُقاولات اجتماعية (entreprise sociale)؛ لأنها تتأسس على محاولة المزواجة بين النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي للأفراد داخل سيرورة الإنتاج (دون تسليعهم)، علاوة على تعزيزها لقيم الحرية والمساواة والتضامن[11]. لذلك، فهي تختلف عن المعنى التقليدي لمفهوم المقاولة التي تستهدف الربحية (La profitabilité). وقد اقترحت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سنة 1998، تعريفا للمقاولة الاجتماعية بكونها «أي نشاط خاص يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، وليس لديه كسبب رئيس تعظيم الأرباح، بل إشباع أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، وكذلك القدرة على وضع حلول مبتكرة، من خلال إنتاج السلع أو الخدمات، والحلول المُبتكرة لمشاكل الإقصاء والبطالة»[12].

لهذا تم تعريف هذا النموذج الاقتصادي في مؤتمر كبيك الدولي لسنة 2001، بكونه «مجموع المبادرات الاقتصادية ذات الغايات الاجتماعية»[13]؛ وذلك لأنها تهدف إلى تمكين الإنسان، وتوجيه الأفراد لمساعدة بعضهم لبعض، ودعم قدرات المجتمعات المحلية في مجال التنظيم، وتلبية الاحتياجات المُتزايدة بشكل ذاتي، من خلال منح الأولية للإنسان على السوق. ولذلك، فهي تُسهم في تكافؤ الفرص ومحاربة الإقصاء والتميّز

9 محمد الشتيوي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب د راسة سوسيولوجية لدينامية الممارسات التعاونية بالمجالات القروية حالة التعاونيات الفلاحية بإقليم تاونات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تحت إشراف المختار الهراس ومرزوق الورياشي، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، الموسم الجامعي 2019-2020. ص94

10 كريس هان وكيث هارت، م س، ص226.

11 Éric Persais, «L'Entreprise Sociale et Solidaire, ou la nécessité de changer de paradigme» Dans Annales des Mines - Gérer et comprendre 2017/2 (N° 128), p 79

12 Ibid, pp 81-82

13 Touhami Abelkhalek, L'économie sociale au Maroc, Op.cit. P : 11

الاقتصادي على أساس العرق أو الثقافة أو النوع الاجتماعي؛ وذلك لأنها تتأسس على قاعدة أساسية وهي التضامن بين الأفراد من أجل خدمة بعضهم البعض وتنمية قدراتهم، بشكل يسمح بالجمع بين الربح الفردي والمصلحة الجماعية؛ أو بعبارة سوسيولوجية بين الفرد والمجتمع؛ وذلك لأن التضامن من شأنه ضمان تماسك المجتمع وترابط أفراده، بعدما حدث تفككهم وانفصال بعضهم عن بعض، بعد تغول الرأسمالية واقتصاد السوق الذي عمق مُشكلة التفاوت وتفكك الروابط الاجتماعية؛ وذلك بالموازاة مع هيمنة اقتصاد القطاع الخاص على اقتصاد القطاع العام الذي ترعاه الدولة.

بناء على ما سبق، يمكننا تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بكونه الاقتصاد الذي يتأسس على الاشتراك بين أفراد ذاتيين أو معنويين من أجل تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية، من خلال مؤسسات تشاركية ترتكز أهدافها الأساسيّة بالدرجة الأولى، على ما هو اجتماعي، ودون أن يكون هدفها الرئيس هو الربح؛ وذلك من خلال تقديمها لنماذج مُستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصاديّة، وإنتاجها سلعًا وخدمات تركّز على العنصر البشريّ، وتنْدرج في التنمية المستدامة ومحاربة الإقصاء والتهميش والتميّيز، وتتأسس في جوهرها على مبادئ التطوع والتضامن.

ثانيا: التضامن كحل لمشكلة تفكك الرابط والتفاوت الاجتماعي

يعدّ مفهوم التضامن، من بين أكثر المفاهيم المعقدة لشمولية معانيها ودلالتها وأشكالها، إلى جانب تداخلها مع مفاهيم أخرى كثيرة، من قبيل: الاتحاد، السخاء، التآزر، التكافل، التماسك، الترابط، التعاضد، التبادل، العطاء، المهاداة، المساعدة، الصدقة، الإحسان، التعاون، الدعم، المساندة، المناصرة، التواشج، التعالق والترابط... وغيرها من المفاهيم التي تشير عامة إلى أشكال معينة من أشكال التفاعل التي تجري داخل الحياة الاجتماعية وتتخذ مَعان أو «أهداف تضَامنية».

لقد اخترق هذا المفهوم (التضامن) مُختلف الاهتمامات الفلسفية والسوسيولوجية، فقد تطورات النظريات وتشكلت مناهج ومقاربات وتطبيقات عديدة لهذا التضامن، ابتداء من ابن خلدون، من خلال تحليله لمفهوم العصبية كرابطة اجتماعية وقبلية تضامنية يمكن النظر إليها في إطار التضامن-الواقعة، مرورًا بفلاسفة التعاقد ومُنظري الفكر الاشتراكي (بداية القرن التاسع عشر) ثم بأوغست كونط وإميل دوركهايم، وماركس، وتونايز، وليون **بورجوا** L. Bourjois (1851-1888) مع تيار التضامنية، وصولا إلى سيرج **بوغام** S. Paugam مع براديغم الرابط الاجتماعي وإشكالية الهشاشة[14]، ونظرية «العدالة المنصفة» مع جون

14 Serge Paugam (dir.), Repenser la solidarité. L'apport des sciences sociales (Paris: Presses universitaires de France, col. Quadrige Essais Débats, 2011).

راولز J. Rawls (1921-2002)[15]، ثم نظرية «العدالة القائمة على الحرية» مع أمارتيا صن A. Sen (1933-..)[16]، و«الاقتصاد الأخلاقي» و«أنسنة العولمة» مع عالم الاقتصاد المعاصر جوزيف **ستيغليتز** J. E. Stiglitz (1943-..)[17]، انتهاء عند ما تُسميه الفيلسوفة الفرنسية سانتيا فلوري S. Fleury(1974م-..) بالدعم الإنساني أو «الرعاية الإنسانية»[18]...إلخ.

والسؤال الذي يطرح نفسهُ بشدّة في هذا السيّاق هو: ما الذي أوحى بهذا المفهوم/الفكرة (أي التضامن) في حقل العلوم الاجتماعية الحديثة؟ وكيف تبلور في مجال علم الاجتماع بخاصّة؟

يتبيّن من خلال ملاحظة الأدبيات السوسيولوجية الكلاسيكية أن التفكير في مفهوم التضامن يعود إلى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. لقد جاء المفهوم كتعبير عن صعوبة التفكير في الرابط الاجتماعي بعد الثورتين: الثورة الفرنسية (1789) من جهة التي جعلت الأفراد أحرارًا ومتساوين أمام القانون، بعدما كانوا مرتبطين بالانتماءات المشتركة والروابط الموروثة، والثورة الصناعية من جهة أخرى التي قامت بتفكيك الرابط الاجتماعي (la dissolution de lien) وخلقت أوضاعًا جديدة من اللامساواة والتفاوتات الاجتماعية بين الناس؛ فما الذي يمكن أن يربط بين الأفراد بعدما صاروُا أكثر تحررًا من كل القيود التقليدية؟ وبعدما صاروُا أكثر استقلالا عن بعضهم البعض؟ ما هو هذا الشيءُ الذي يمكن أن يُرمّم ما قامت بكسره الصناعة ورأس المال؟ أي ما هو هذا العنصر الذي يمكن أن يوحد بين الأفراد في إطار علاقاتهم الملموسة؟

عن هذا السؤال، كان التضامن جوابًا مطلوبًا للتفكير في مُشكلة حاسمة، فظهرت الكثير من المنظورات الفكرية، التي كان سعيُها، ليس فقط رصد تحولات المجتمع أو محاولة تغيّير التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بشكل جدري، بل كان هناك من كان سعيُه هو الحفاظ على قدر معيّن من التماسك الاجتماعي داخل المجتمع من خلال التوفيق بين ما يُفرّق وما يُوحّد بين عناصره. لقد كانت هاته المنظورات من منظرّي الاشتراكيات المختلفة[19]: «اشتراكية المنبر» (Socialisme de la chaire)، «الاشتراكية الحقة»

15 John Rawls, Justice as Fairness : A restatement, Harvard University Press, 2001

16 Amartya Sen, Development As Freedom, Oxford University Press, new Delhi 2000

- Amartya Sen, the idia of Justice, Harvard University Press, Cambridge, 2009

17 جوزيف ستيغليتز Joseph. E. Stiglitz (1943م) اقتصادي وأكاديمي وأستاذ جامعي أمريكي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2001، تقلد مناصب ومسؤوليات مهمة، من أهم أعماله: «مبادئ الاقتصاد الكلي»(1993)، «خيبات العولمة» (2002)، «عندما تفقد الرأسمالية صوابها» (2003)، «تجارة عادلة للجميع» (2005)، «انتصار الجشع» (2011)، «ثمن اللامساواة» (2012)، «خلق مجتمع متعلم» (2015)، إلى جانب أعمال وكتب أخرى فردية ومشتركة.

18 Cynthia Fleury, Le soin est un humanisme, (Gallimard, «Tracts», 2019).

19 من أجل التوسع في الفروقات الموجودة بين هذه المنظورات الاشتراكية، يمكن العودة إلى: م روزنتال وب. يودينو، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، مراجعة صادق جلال العظم وجورج طرابشي، دار الطليعة للطّباعة والنشر، بيروت، (دون تاريخ)، صص 30-31-32-33-34 و334

(Socialisme pure) «الاشتراكية اليوتوبية/الخيالية» (Socialisme Utopique) و«الاشتراكية الفابيّة» (Socialisme Fabien) و«الاشتراكية المسيحية» (Socialisme chrétien) ثم «الاشتراكية العلمية» (Socialisme Scientifique)... وصولا في المرحلة المعاصرة، إلى ما «سماه السياسي الفينزويلي هوغو شافيز Hugo Chavez (1954-2013م) بـ «اشتراكية القرن الواحد والعشرين»[20]، وهي الاسم الجديد الذي أطلقه على نمط الحكم الذي يتأسس على العلاقة المباشرة بين الشعب وقائده، ويتجاوز أشكال التمثيل البرلماني»[21].

إنّ طروحات القرن التاسع عشر ذات الطابع الاشتراكي، هي التي تمثل جذر ما يسمى بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني (L'économie social et solidaire) الذي يتوخى معالجة مشكلة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع كإفرازات مباشرة لتطور الرأسمالية. فالمفارقة الأساسية للنظام الرأسمالي تتمثل في عدم قدرته على المزواجة بين النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي للأفراد داخل سيرورة الانتاج (دون تسليعهم) مع الحفاظ على البيئة باستدامة الموارد. ويزعم منظرو الاشتراكية الأخلاقية (كوهن، ناتورب، ر. ستاملر، ود. فورلاندر وغيرهم[22]) بكون الاشتراكية العلميّة مرتبطة بالفلسفة الأخلاقية الكانطية؛ وذلك لاتصال فلسفته السياسية والأخلاقية بفكرة التضامن الإنساني، أي الفلسفة التي تنظر إلى الأخلاق كعلم موضوعه إزالة التناقضات في العلاقات الاجتماعية، من منطلق أن الأخلاق الاشتراكية أخلاق إنسانية، فعند هؤلاء يعتبر كانط «هو المؤسس لهذا العلم، وأول من صاغ الفكرة الأساسية للاشتراكية وهي فكرة التضامن، من خلال الأمر الأخلاقي المطلق الذي يقول فيه: «تصرّف دومًا، على نحو تُعامل فيه الإنسانية، في شخصك كما في شخص غيرك كغاية وليسَ كوسيلة أبدًا»»[23].

على مستوى علم الاجتماع الكلاسيكي، كان الاتجاه المُناهض للرأسمالية، متنوعا بين مُنظري الاشتراكية الذين كان كل همهُم هو بناء اقتصاد بديل للاقتصاد الليبيرالي، اقتصاد يحقق رفاه وسعادة الجميع. فالديمقراطية كما آلت إليها في المجتمعات الغربية ديمقراطية غير مكتملة، لأنها لم تتخذ طابعًا اقتصاديًا واجتماعيًا، في مقابل تركيزها على ما هو سياسيّ فحسب. ولأن مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها وفكرة التضامن والتعاون

20 هوغو شافيز، هو رجل سياسة فنزويلي، رئيس فنزويلا الواحد والستين لثلاث فترات رئاسية ما بين 1999و2013 (14 سنة)، عرف بحكومته ذات السلطة الديمقراطية الاشتراكية، شن حملات ضد الأمراض والأوبئة والفقر وبيوت الصفيح والأمية. استطاع أن يحقق نقلة اجتماعية كبيرة، من خلال تركيزه على رفع مستوى المعيشة للمواطنين من خلال تأميم النفط وشركة الكهرباء وشركة الهاتف..، كما غير اسم الجمهورية على جمهورية فينزويلا البوليفارية، وجعلها دولة اشتراكية.. وكان مشروعه الكبير هو إنشاء دستور جديد تحت شعار «كل السلطة للشّعب». وقد تضمن الدستور الجديدة تغييرا عدة، غذ استبدل دولة الحق القانون بمفهوم دولة القانون العدالة، كما أدخل مفهوم «التعاونية العمالية» ومفهوم «التسيير الذاتي» كأشكال للديمقراطية بالمشاركة، كما اعترف بحق المواطنين بتملك الأراضي وفق الأعراف التقليدية، والممارسات التي تحترم البيئة...إلخ.

21 JACQUES Roncière, «l'introuvable populisme», in Badiou Alain, et Al.., Qu'est-ce qu'un peuple ?, la fabrique, Paris, 2013, p137

22 كان فورلاندر على سبيل المثال من أكثر المهتمين بفلسفة كانط، من أهم كتبه «كانط والاشتراكية» (1900)، بين «كانط وماركس» (1911)...إلخ.

23 م روزنتال وب. يودينو، الموسوعة الفلسفية، م س، ص31

كانت هيّ الفكرة المركزية داخل المنظورات الإشتراكية، فإنه لا مناص من الاهتمام بها، كإرهاصات أولى لفكرة التضامن الاجتماعي الذي يتخذ صيغة اقتصادية في «الاقتصاد التضامني»، وصيغة سياسية وحقوقية في إطار أنظمة الرفاه ودولة-الرعاية الاجتماعية (l'Etat-Providence) التي سترتبط ارتباطًا وثيقًا بما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ إن المصطلح لم يأخذ دلالته الإيجابية إلا في مستهل أربعينيات القرن العشرين.

يهاجم سان سيمون Saint-Simon (1760-1825) الملكية الفردية واستغلال العُمال، ويقترح إعادة تنظيم المجتمع على أسس علميّة، بعيدًا عن ما طورته فلسفة التعاقد والثورة الفرنسية[24]؛ وذلك بالتعويل على التكنوقراط ومشاركة العمال في ملكية المعامل. أما شارل فرانسوا **فورييه**C. Fourier(1772-3718) وهو أحد المنتقدين المُندفعين ضد الرأسمالية والمجتمع الصناعي الذي لا ينتج بحسبه إلا فقر وبؤس العمال، فقد كان يدعو إلى الاهتمام أكثر بالأنشطة الزراعية والتعاونية، واقترح الإنشاء الذاتي والحر «لتجمعات عمالية إنتاجية مشتركة» (Phalanstères)؛ أي الاتحاد في الإنتاج بطريقة المشاركة الاختيارية، حيث يتمكن كل شخص العمل حسب قابليته الشخصية مع الحق في تغيير نوع عمله. لقد كان يتصوّر مُجتمعا أو مُستعمرة تُدار على شكل هيئة تعاونية، ويذهب فوريّيه بعيدًا في وصفه لنمط حياة هذه التجمّعات، «بوصفه للإطار الفيزيائي للتجمّعات والأروقة وغُرف الأكل والعلاقات الجنسيّة وغيرها. وحتّى يكون للعمل جاذبيّته، يقترح فورييه تخصيص وقت كبير للاعتناء بزراعة الجنائن والحدائق ورعاية الماشية»[25]، إن فورييه بالجُملة، يعتبر بأن المشاركة والعمل كحق من حقوق الإنسان هي التي ستؤدي إلى الحرية والإخاء والمساواة.

أما فيما يتعلق بعلاقة الدولة بالفرد، فإن الفيلسوف الإنجليزي روبرت أوين R. Owen (1771-1858م) قد ربط ربطا تلازميًا بين بؤس الإنسان ونمط الحكم السائد، لهذا «كان ينادي بضرورة تجاوز نظام «الدولة الحارسة» التي تمثل الوجه الليبيرالي لنظام الحكم، إلى «دولة متدخلة وحامية» (Etat protecteur) بشكل إيجابي لتحسين نوعية حياة المواطنين، وهي فكرة تمتد في الواقع -كما لاحظ بيير روزنفالون P. Rosanvallon- إلى فلاسفة السياسة في القرنين السابع عشر والثامن عشر[26].

وتجب الإشارة هنا إلى أن فكرة مسؤولية الدولة تجاه مُواطنيها، لم تبدأ مع نشوء دولة الرّفاه الحديثة لما بعد الحرب العالمية الثانية، بل إن بعض السياسات التي كانت موجه لصالح الفقراء والفئات الهشة تعود في أصولها إلى سنة (1601م)، حيث سنَّت بريطانيا قانون »حقوق الفقراء« الذي فرض لأول مرّة على الدولة الالتزام برعاية مواطنيها الأكثر فقرًا، إلا أن هذا الاعتراف بحقوق الفقراء، لا يمكنه أن يكون سببًا للحديث

24 رشيدة العام، «الحرية الفردية في الفكر الاشتراكي والاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 10، نوفمبر 2006، ص 160

25 الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، الجزء الرابع، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1985، ص628

26 Pierre Rosanvallon, la crise de l'Etat providence, Seuil, Paris, 1981, p 20

عن دولة الرفاه؛ لأن الدولة ركزت على أولئك الذين لم تكن لديهم أية إمكانية للحد الأدنى من البقاء بدون مساعدة، إلى جانب أن الاستفادة منها كانت مُحاطة بشروط وضيعة ومُهينة لكرامة الإنسان. وتعتبر ألمانيا، ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أول الدول التي اتضحت فيها معالم المقاربة الليبيرالية للمسألة الاجتماعية، لتمثل أول نموذج «لدولة الرفاه»، عندما أنشأ فون **بسمارك** Von Bismarck(1815-1889م)[27] نظامًا للضمان الاجتماعي تابعًا للدولة، ومنح ضمانًا اجتماعيًا للعمال في أوقات العجز عن العمل، بسبب حوادث الشغل أو بسبب الشيخوخة.

إن الأفكار الاشتراكية لكل من سان سيمون وفورييه، هي التي طوّرها الفيلسوف الاشتراكي بيّير جوزيف **برودون** Pierre-J Proudhon(1809-1865م) الذي يعتبر أحد أكثر اللاسلطويّين أو الأناركيين (الفوضويّين) تأثيرًا في جيل كامل من المفكرين بما في ذلك الروسي ميخائيل **باكونين**.M Bakounine(1814-1876م) الذي سيطور ما سميّ بـ «الاشتراكية التحررية»[28]، وكارل **ماركس** K. Marx(1818-1883م) الذي سيطور ما بات يعرف بـ «الاشتراكية العلمية» التي تقوم على سلطة العمال (البروليتارية)[29]، وتعتبر بأن «الحرية الفردية الحقيقية» لن تتحقق إلا في ظل النظام الشيوعي، حيث «سيتخلص الإنسان - كما يقول انجلز F. Engels (1820-1895) - من همّ الخبز اليومي»[30]. إن الماركسية تؤسس الحريّة على ما هو اقتصادي ضدًا على الحرية السياسية المُجردة والصورية القائمة على التميّيز بين الطبقات، مع الإيمان بحتمية اضمحلال الدولة، وقيام مجتمع اشتراكي «يقوم على **تعاون** الجميع لخير الجميع، كهدف ونتيجة نهائية»[31].

إنّ جوزيف **برودون** أوّلُ من فكر في حلول عمليّة للطبقة العاملة من خلال مناداته بخلق «جمعيات عمالية» أو «تعاونيات عمالية» وتشجيع القروض بلا فوائد، كما كان وراء فكرة الصناديق التضامنية التي تنتشر اليوم في أماكن عدة من العالم. لقد آمن برودون بالثورة السلمية ونبذ العنف (الذي تؤمن به الماركسية، وهو منشأ الخلاف بينه وبين ماركس..). الأمر الذي جعله مقتنعًا بفكرة الانتقال السَلس القائم على المعرفة والعلم (عوض الدّم) إلى اشتراكية تعاونية بلا سلطة، اشتراكية فوضوية مُتسامحة ومُسالمة؛ وذلك لأن

---

27 فون بسمارك Otto Eduard Von Bismarck (1815-1889)، سياسي بروسي ومستشار ألماني، اشتهر بتشريعه الاجتماعي الذي وضع أسس التأمين الاجتماعي، فرض لأسباب سياسية وكجزء من صراعه مع الحركة الاشتراكية-الديمقراطية نظاما للضمان الاجتماعي تابعا للدولة، يقوم على مساهمة المشغل والعمال في تمويل منظومة التمويل.

28 يمكن هنا أن نشير أيضًا إلى الفيلسوف الألماني ماكس شتايرنر Max Steiner(1806-1856) من خلال فكرته «الأنانية الواعية» التي تؤسس لما يسمى باللا سلطوية الفردية، بتأكيدها على فكرة الاستقلال الذاتي داخل الاتحاد مع الآخرين.

29 للتوسع في أفكار برودون وعلاقته بماركس يمكن الرجوع إلى كتاب ميشيل أونفري الذي يبرز فيه الاختلاف بين اشتراكية جوزيف برودون واشتراكية كال ماركس:

- Michel Anfray, le crocodile d'Aristote: une histoire de la philosophie par la peinture, Albin Michel, 2019.

30 جورج بوليتزر، أصول الفلسفة الماركسية، الجزء الثاني، ترجمة شعبان بركات، بيروت، الطبعة الأولى، 1972، ص198

31 تودور بافلوف، «الشخصية والحرية»، (المترجم غير موجود)، مجلة دراسات اشتراكية، دار الهلال، العدد 4، 1972، ص14

اللاسلطوية كما يقول هي «نظام بلا قوة». إنه من منتقدي الملكية الخاصة، فقد اشتهر بمقولته: «الملكية الخاصة سرقة». ورغم أن الحرية هي سبب اللامساواة، إلا أنه مع ذلك كان من بين المؤمنين بالحرية الشخصية ضد كل أشكال السلط المُمكنة (دينية، سياسية، جماعية وكل النظم القمعية..)؛ لأنه لا يجوز بأيّ حال من الأحوال التضحية بالإنسان من أجل المصلحة العامة أو العدالة الاجتماعية، فالإنسان سيّد نفسه، لذلك كان يدعو إلى أن يكون العمال مسؤولون عن إدارة أعمالهم بأنفسهم بعيدًا عن أية وصاية. لقد نشأت اللاسلطوية من الناحية التاريخية (كاتجاه اشتراكي)؛ «ليس فقط كتفسير للفجوة بني الأغنياء والفقراء في أيّ مجتمع، ولا كتفسير لسبب اضطرار الفقراء إلى الصراع من أجل نصيبهم من الملكية العامة، ولكن كإجابة متطرفة للسؤال «ما الخطأ الذي وقع؟» الذي أعقب النتيجة النهائية للثورة الفرنسية. فقد انتهت؛ ليس فقط بحكم إرهابي وظهور طبقة حاكمة حديثة الثراء، ولكن أيضًا بإمبراطور جديد محبوب -نابليون بونابرت- يختال في أرجاء مناطق فتوحاته»[32].

ثالثا: من سوسيولوجيا التضامن إلى تيار التضامنية

1. أوغست كونط وأخلاق التضامن

لقد شاع استعمال مفهوم التضامن في حقل علم الاجتماع بشكل كبير، منذ أن استخدمه أغوست كونط (1798-1857)، عندما رغب في استبدال الدين بالمحبة والإنسانية. وقد استعمل التضامن أساسًا للدلالة على عملية التآزر والاعتماد أو التبعية المتبادلة كما تجري داخل الحياة الإنسانية، خاصة عند تميّيزه بين التضامن بين أفراد الجيل الواحد، والتضامن الممتد بين الأجيال المتعاقبة، حيث «يشارك فيه السابقون أكثر من المعاصرين»[33].

لقد كان كونط يهدف إلى بناء الأخلاق على أسس العلم الوضعي وتحريرها من التفكير الديني (الكاثوليكي) الذي لم يستطع مجاراة تطور العلم، بالجمود الذي أصابه، بل «وأعلن العداوة الصريحة ضد كل تقدم علمي»[34]. كما كان يسعى في نفس الآن إلى محاولة إيجاد الحل لحالة اللامساواة التي خلفها التصنيع في عصره، والخطر الذي يمثله التفاوت على التماسك الاجتماعي، و«الحل النهائي لهذا الوضع في رأيه، هو الوصول إلى إجماع أخلاقي من شأنه أن ينظم المجتمع أو يعزز أواصر العلاقات فيه رغم بروز الأنماط

32 أنظر: كولين وارد، اللاسلطوية، ترجمة مروة عبد السلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط1، 2014، ص9

33 أنظر، أندري لالاند، م س، ص 1311

34 Auguste Comte, Cours de philosophie positive, librairie Schleicher Alfred Costes, Editeur 6 édition, Paris, 1934, p 104

الجديدة من عدم المساواة»[35]، ولذلك رفض المذاهب الأخلاقية السائدة: مذهب المنفعة عند هيلفيسيوس Helvétius(1715-1771)، والمذهب الكانطي، إلى جانب مذهب العاطفة عند المدرسة الاسكتلندية؛ وذلك «لأنها مذاهب اشتركت كلها في عيب واحد وكان هو سبب الوقوع في الخطأ، ويتلخص هذا العيب في كون هذه المذاهب الأخلاقية تكونت قبل أن يصبح علم الطبيعة الإنسانية (علم الاجتماع) علما وضعيًا ومن هنا، كانت غلبة النزعة الميتافيزيقية على أصحابها»[36].

من هذا المنطلق سعى كونط إلى محاولة تشييّد منهج علمي ينظر إلى الأخلاق من زاوية الواقع، داعيًا بشكل صريح إلى أخلاق اجتماعية تهدف إلى إقامة الحياة الاجتماعية على أساس من المحبة الإنسانية، تنتصر لقيم الغيرية (l'altruisme) ضدًا على قيم الأنانية (l'égoïsme)؛ أي إن الوضعية يقدمها كطريقة صلبة صالحة لتنظيم أخلاق الإنسانية، تبتدأ بالتربية «Education» التي تنقل الإنسان من الشخصية الفردية المنطوية، إلى أخلاق مبنية على الغيرية، وشعاره في ذلك هو «إن الحياة من أجل الآخرين هو مبدأ العمل الأخلاقي»[37].

هكذا فالنزعة الوضعية تختزل الأخلاق الإنسانية في فكرة واحدة هي «أن يحيا الإنسان من أجل غيره» (vivre pour l'autrui)، من منطلق أن كل شيء في الإنسان ينتمي للإنسانية، وكل شيء يأتيه منها: الحياة، والثروة، والموهبة، والمعارف والحنان(..) ولا يستطيع الإنسان مهما فعل أن يرد للإنسانية إلا جزءًا صغيرًا مقابل ما تلقاه. من هنا أهمية التعاطف والتضامن بين الأجيال. وما دام أن «رد الدّيْن» لا يحدث إلا بتهذيب الغريزة البشرية الكونية وتسيّيجها، فإن هدف الوضعية كما يقدمها كونط هو إحداث انسجام أخلاقي يقوم بصفة جوهرية على الغيرية لأنها القادرة على الارتقاء بالإنسان، فوحدها الغيرية ودوافع التعاطف الإنسانية الفطرية والتلقائية؛ أي ما يسميه في كلمة واحدة «الإنسانية» «l'humanité» هي التي يمكنها أن تصنع الانطلاقة الحقيقية الثابتة لحياة من أجل الغير، حياة يَجدُ فيها كل واحد من أفراد المجتمع مُساعدة من طرف الآخرين، مقابل كبح ميولاته الشخصية والأنانية.

ولأن الوضعية هدفها هو الارتقاء بالفكر النظري البشري، حتى يتجاوز كل التركيبات الذهنية اللاهوتية والميتافيزيقية، فإنها تسعى إلى دراسة الأخلاق انطلاقًا من الملاحظة، لا بالاعتماد على الخيال أو الميتافيزيقا، وذلك لأن الإنسان من منظور كونط (Comte) ليس كائنًا نتخيله ونتمنى وجوده، بل إنه موجود واقعي، موجود بالفعل، وفي محيط طبيعي واجتماعي يتأثر به.

35 أنطوني كيدنز، علم الاجتماع، م س، ص63.

36 ليفي برول، فلسفة أغوست كونط، ترجمة محمود قاسم، محمد السيد، محمد بدوي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط1، ص336

37 Comte Auguste : Catéchisme positif, au sommaire exposition de la religion universelle, introduction et notes explicative par P.F Pécaut, librairie Garnier Frères, Paris. p 276

مع كونط إذن، سيصير لفظ التضامن لفظًا واسع المعنى وشديد الاستعمال «عندما سيجري تنظيم هذا التضامن التلقائي بين العلم والفن..»[38]. إنه يستخدم مفهوم التضامن للدلالة على التبعية الناجمة عن الأفعال التبادلية والاتصال (la continuité) القائم بين الأجيال المتعاقبة، فهذا النوع من الاتصال ضروري أكثر من التضامن العادي، لأنه هو الذي يكشف عن مدى كون الحياة الجماعية حياة حقيقية وحدها، نظرًا لأن الحياة الفردية -في نظره- لا يمكن وجودها إلا تجريدًا، من هنا يقول كونط بأن «الشعور الاجتماعي الحق هو أولا شعور تضامني، ثم شعور تواصلي (اتصالي) بنحو خاص..»[39]، فالاتصال التعاقبي بهذا الشكل «هو الذي يميّز الدين الحق أكثر من التضامن الحالي»[40]. من هنا يستخلص كونط أن «على كل جيل أن يؤدي مجانًا للجيل التالي ما كان نفسه قد تلقاه مجانًا من الجيل السابق»[41].

إن أغوست كونط، كما سبق، ناقش مفهوم التضامن كواقعة من جهة قابلة للملاحظة والاختبار؛ أي كموضوع اجتماعي وسوسيولوجي، بعيدًا عن الميتافيزيقا واللاهوت، ثم من جهة أخرى من منطلق كونه واجبًا أخلاقيًا ودينًا اجتماعيًا بين الأجيال يفرضه مبدأ الإنسانية الذي ينبغي في نظره أن يحكم العلاقات البشرية.

2. التضامنية بين الليبيرالية والاشتراكية

غير بعيد عن أطروحة كونط، حاول بيير ليرو Pierre Leroux[42] فصل التضامن عن دلالته الدينية «المسيحية البدائية» والقانونية، وإخراجه إلى ما هو إنساني عبر إدخاله إلى مجال التفكير الفلسفي، يقول في هذا الشأن: «أنا أول من استعار من المُشرعين لفظ التضامن لإدخاله للفلسفة؛ -أي في رأيي- في دين المستقبل، لقد كنت أرغب في استبدال (المحبة) والإحسان المسيحي (la charité du christianisme)

38 A Compte, Discours sur l'esprit positif, librairie Schleicher frères, Paris, 1909, p 22

39 A compte, Discours …ibid, p 365

40 A Comte, discours, IBID, III, p 71

41 A Compte, discours, III, p71

42 بيير لـيرو Pierre Leroux (1797-1871)، هو كاتب وصحفي ورجل سياسة، وفيلسوف ومنظر اشتراكي، أحد أتباع الفلسفة السانسيمونية (نسبة إلى سان سيمون: 1760-1825). يعرف بين المؤرخين بأنه أول من وضع مصطلح الاشتراكيةsocialisme (بمعناها الدّال على فلسفة اجتماعية إصلاحية) كما يقول هو عن نفسه(أنظر كتابه: La grève de Samarez, Paris, Dentu, 1859, I, p255.) وكان لعمله «حول الإنسانية..» الصّيت الواسع، ويعرف بفلسفة تعرف نفسها بأنها «فلسفة دينية للتقدم» و«دين للإنسانية»، وتستند إلى وجود علاقة قوية بين المسيحية والاشتراكية، وينتقد مساواة الشيوعية، وكذلك المنظور الليبيرالي، ويدعو بالمقابل إلى تضامنية لا تحرم الأفراد من الحق في الملكية؛ أي كان ينتقد بشدة الفردانية المطلقة والاشتراكية المطلقة. جاء في معجم أندري لالاند بانه أول من أعطى لكلمة الاشتراكية معنى دقيقا وجعله اسم مذهب، فكان يعني بذلك الطرف النقيض للفردية؛ أي النظرية التي تلحق الفرد إلحاقا كليا بالمجتمع. للتوسع في هذا الشأن انظر:

أندري لالاند، م س، هامش الصفحة 1301.

- Bruno Viard, Anthologie de Pierre Leroux inventeur du socialisme, Le Bord de l'Eau, 2007

- revue Encyclopédique, novembre 1833, Tome LX, pp 106-114

بالتضامن الإنساني، وقدمت مبرراتي لذلك في «كتاب ضخم[43]»»[44]؛ معنى هذا أن التضامن الذي يؤسسه ليرو يتخذ من خلفية الإحسان المسيحي والإنسانية المسيحية أساسا لمذهبه.

لقد قام ليرو بتحوير معنى مصطلح التضامن من معناه التشريعي الموروث عن القانون الروماني إلى المعنى السياسي والاجتماعي، حيث طوره في كتابه «حول الإنسانية» (de L'Humanité) سنة 1840، من خلال نقده للمعاني الخاطئة التي ارتبطت بمصطلح التضامن داخل ثلاث أطروحات: **الأولى** هي أطروحة الإحسان المسيحي (la charité du christianisme)، و**الثانية** هي أطروحات العقد الاجتماعي، **والثالثة** هي الأطروحة النظامية (L'approche organiciste).

فبيير **ليرو** يستنكر نقصًا ثلاثيًا في المسيحية: فمن جهة أولى لم تستطع أن تعرف كيف توفق بين حُب الأنا والآخر، لأنها قامت على نفي الآخر بنوع من «الأنانية الضرورية والمقدسة «، ومن جهة ثانية لأن حب الإنسانية فيها ارتبط بشرطية وساطة الله الذي يأمر جميع الناس بتعميم الحب، هذا «الإخلاص الجاهل» للإنسانية، لا ينشأ عن حب الآخرين، بل على الشفقة، علاوة على أنه ارتباط بالآخرين بدافع الأمر والإجبار والواجب، وليس بدافع معرفة المنفعة التي تنتج عن اتحاد الناس، مما يعني في آخر الأمر أن المسيحية تنتقص من وضعية الفرد وتنطلق من قوةٍ تفُوقهُ.

أما فلاسفة العقد الاجتماعي، فإنهم في مقابل ذلك قاموا بالإعلاء من قيمة الفرد، حيث اعتبروا الفرد هو نقطة الانطلاق، ورغم اختلافهم في طبيعة حالة الطبيعة إلا أنهم جميعًا حاولوا التأسيس لنوع من التضامن عبر العقد الاجتماعي. والنقد الذي يوجهه ليرُو لهؤلاء (خاصة روسو وهوبس)، يتمثل في كونهم اعتقدوا أن التضامن الإنساني لم ينشأ إلا عبر تعاقد اصطناعي تام. مقابل ذلك يعتقد بيير **ليروكس** بأن المجتمع لم يؤسسه التعاقد، لأن المجتمع قائم الوجود بوجود أفراد تجمع بينهم علاقات وروابط، زيادة على أن «الإنسان سواء كان ذئبا لأخيه الإنسان أو كان متوحشا طيبّا، فإنه يبقى وحشًا أو كائنا منحطًا (une bête)، مما يعني أنه لا يمكن الحديث عنه كإنسان، لأن الطبيعة الإنسانية لا يمكنها أن توجد في غياب المجتمع»[45]، هذا يعني أن الطبيعة هيأت الأفراد ليوجهوا خدمة لبعضهم البعض.

يقول بيير ليرُو: «إن الطبيعة لم تخلق كائنًا واحدًا من أجل ذاته، بل خلقت الأفراد بعضهم لبعض، وجعلت التضامن بينهم متبادلا»[46]. من هذا المنطق يرفض بيير ليرو، الانطلاق من الفرد المعزول لبناء

43 يقصد هنا كتابه «حول الانسانية..»، الذي يميّز فيه بين التضامن باعتباره تبعية، والتضامن كواجب.انظر:

- Pierre Leroux, De l'humanité, tome 1 et Tome 2, Gallica, France, 1840

44 PIERRE Leroux, La grève de Samarez, Paris, Dentu, 1859, I, p 254

45 P Leroux, œuvres, Paris, Le sourd, 1851, I, p 378

46 P. Leroux, Aux Philosophes, Paris, l'auteur, 1841, p. 170

أطروحة التضامن، لأنه حتى لو كان الناس بموجب العقد يخضعون لقانون مشترك، إلا أنهم لن يظلوا أقل تفككًا وتجاورًا، بلا قيد ولا شرط. ولكن الانطلاق من المجتمع، وفق منظور أكثر حداثة كذلك لن يكون أقل خطأ. فهذا المنظور الذي يسميه هنا بالأطروحة النظامية، التي تنظر إلى الفرد كعضو داخل الجسم الاجتماعي، لن تسلم من نقده. فرغم أن **ليرو** يعتقد مَجازًا بأن المجتمع شبيه بالجسم، إلا أنه جسم لا نوجد فيه كأعضاء، بل ككائنات حرة تعيش فيه، مثلما أن الإنسان ليس جزءًا من الجو، على الرغم من أنه يعيش جسديًا داخله ولا يستطيع أن يحيّا لحظة بدون تنفس، والمجتمع هو الآخر هو ذلك الفضاء الذي يعيش فيه الإنسان، ليس كجزء أو كمدمن عليه، بل كحرية، لهذا يقول «أنا حرية قُدر لها العيش داخل مجتمع» (je suis une liberté destinée à vivre dans la société)[47]. ولأن الأمر كذلك، فإن النظرية العضوية للمجتمع -كجسم (corps)- ينطوي على خطرين في فهم التضامن: يتمثل الأول في خفض قيمة المجتمع البشري إلى مرتبة المجتمع الحيواني، والخطر الآخر لهذه العضوية هو تعزيز الاستبداد بدلًا من التضامن.

مع هذه الأطروحات الثلاثة، نجد أنفسنا، إمّا أمام «نزعة عاطفية غير فعّالة» (sentimentalisme inopérant)، وإمّا أمام «فردانية شائنة»، وإمّا أمام «اشتراكية سيئة» قد تسقطنا في الشمولية والتوتاليتارية[48]. لهذا فإن بيير **ليرو**، يطرح منظورًا مختلفًا للتضامن، إذ معه سيتخذ مفهوم التضامن دلالة خاصة لأنه يطرحه في قلب مسألة الاشتراكية التي تتأسس معه على التضامن الذي يكبر ويتزايد حضوره بشكل أكبر داخل المجتمع، وقد استخدم مصطلح الاشتراكية كما يقول: «كبديل للفردانية التي بدأت تترسخ داخل المجتمع»[49].

أي إن هدف بييـر لـيرو من خلال أطروحة التضامن، هو محاولة حّل مشكلة العلاقة بين الفردانية (individualisme) واستبدادية الاشتراكية (socialisme autoritaire)، من خلال الطريق الوسطى بين الفردية والجماعية، عبر إقامة التوافق بين مبدأ المساواة ومبدأ الحرية، حيث لا تخنقُ الأولى الثانية، وهو ما لا يمكنه أن يتحقق إلا بشعار التضامن الذي تؤسسه الإنسانية أو الأخوة (la fraternité)، فالتضامن هو الذي يمكنه أن يحل معضلة الفردانية والاشتراكية الاستبدادية، من خلال تنظيم الاتصال بين الفردي والجماعي؛ أي إنه الطريقة التي تضمن تحقيق التوازن بين الشعور بالانتماء للإنسانية التي تنبني على مساواة الناس، وتنمي في الوقت ذاته الفرد في تفرده واختلافه. إن هذه الإشكالية؛ أي إشكالية الفردانية واستبدادية الاشتراكية هي الاشكالية التي ستصبح فيما بعد موضوع أطروحة دوركهـايم التي ناقشها سنة1893 في عمله تقسيم العمل الاجتماعي.

47 Leroux (Pierre), œuvres, op , cit, I, P 379

48 Armelle LE BRAS – CHOPARD, «METAMORPHOSES D'UNE NOTION: SOLIDARITE CHEZ PIERRE LEROUX», Versailles/Saint-Quentin-en-Yvelines. (sans date), P 59

49 PIERRE Leroux(1859), La grève de Samarez, ibid, p 255

إن فكرة ليرو ستنتشر على نطاق واسع وبشكل كبير، وبفروق دقيقة بين الاشتراكيين الذين سيأتون بعده سنة 1848، غير أن فكرة التضامن سرعان ما ستتوارى مع نهاية الجمهورية الثانية، لتعود بقوة في الثمانينيات لتشكل أساس تيار التضامنية (solidarisme) مع هنري **مارون** Henry Marion وليون **بورجوا** وشارل **جيد**، وسيليستين **بوغلي** célestin Bouglé مع بداية القرن العشرين، إلى جانب آخرين في النصف الثاني من نفس القرن، كما هو الأمر مع روجير **بلوش**[50] R. Bloch، م **روبي**[51] M. Ruby، وم **دافيد**[52] M. David؛ أي إن التضامنية بهذا المعنى، ثمرة تاريخ معقد يتميّز بعمل فكري طويل ساهم فيه فلاسفة ورجال سياسة وقانون؛ وذلك لأن «فكرة التضامن هي من صميم إضفاء الشرعية على الدولة الاجتماعية»[53].

لقد اهتم **هنري مارون** (1846-1896) بالتضامن من زاوية سيكولوجية، وبتداعيات وتأثيرات، التقليد، التعاطف، في تحديد حدود الحريات والإشارة إلى الروابط التي تربط الفرد بمحيطه التاريخي[54]، كما انتبه الاقتصادي الفرنسي **شارل كيد** Charles Gide (1847-1932) إلى الآثار اللاإنسانية للمنافسة الحرة، وتشجيعه بالمقابل للتعاون المنظم[55]. وإذا كان مفهوم التضامن غائبا عن اللغة الاقتصادية حاليًا، فقد تم استخدام مفهوم «التضامن الاقتصادي» تحديدًا، في نهاية القرن التاسع عشر من طرف الاقتصاديين الإنسانيين[56]. ويرجع الفضل الأكبر لرجل الدولة وعضو الحزب الليبرالي والمفكر **ليون بورجوا**[57] الذي طوّر تصور أغوست كونط حول «الغيرية» و« الإنسانية»[58]، إذ حوّل مفهوم التضامن من تيار فكري إلى فلسفة رسمية وإطار عملي للدولة الجمهورية، رغم ما واجهه آنذاك من صعوبات، والصيغة الأولى لهذا التيار هو

50 Roger Bloch, Histoire du parti radical-socialiste, L. G. D. J. Paris, 1968

51 M, Ruby, Le solidarisme, Paris, Librairie Gédalge, l97I

52 M, David, La solidarité comme contrat et comme éthique, Paris, Berger-Levrault, 1982.

53 من أجل التوسع، انظر:

- Serge Audier, la pensé solidariste, aux sources du modèle social républicain, PUF, 2010.

54 Henry Marion, De la solidarité morale; essai de psychologie appliquée, Paris, Éd. Germer Baillière, coll. «Bibliothèque de philosophie contemporaine», 1880.

55 Voir par exemple : GIDE, Charles. «**Principes d'économie politique**», Les Classiques des sciences sociales, [En ligne], http://classiques.uqac.ca/classiques/gide_charles/principes_economie_ Pol/gide_principes_eco_pol.pdf (Page consultée le 15 avril 2013). GIDE, Charles**. La solidarité**, Présenté et annoté par P. Devilliers, Paris, L'Harmattan, 2010...ex.

56 Serge Pougam, le lien social, ibid, p 33

57 ليون بورجوا (1851-1925) اسمه الكامل هو ليون فيكتور أغوست بورجوا، سياسي فرنسي، درس الحقوق وعمل في المحاماة مدة قصيرة، تقلد مناصب وزارية، وحصل على جائزة نوبل للسلام سنة 1920

58 Voir : Auguste Comte , Catéchisme positiviste, ou SOMMAIRE EXPOSITION DE LA RELIGION UNIVERSELLE EN ONZE ENTRETIENS SYSTÉMATIQUES entre une Femme et un Prêtre de l'HUMANITÉ, Paris 1952

التضامن[59]. فليون بورجوا أثار الانتباه العام إلى مفهوم «الدّين الاجتماعي» (La dette sociale)، ومفهوم «التعاقد شبه الاجتماعي» (quasi-contrat social)[60] الذي يقوم على فكرة أن العدالة لا يمكن أن تتحقق بين الناس، إلا إذا أصبحوا شركاء متضامنين، عن طريق تحييد المخاطر التي يواجهونها. فما المقصود بالتضامنية، وكيف يؤسس التضامن للرابط الاجتماعي؟

يقصد بالتكافلية أو التضامنية (Solidarisme)، «المذهب الذي يجعل من التضامن أساس الأخلاق والسياسة والعلوم الاقتصادية باعتبارها معيارية»[61]، ورغم أن التضامن هنا في معناه الأول يشير إلى واجب التعاون الأخلاقي بين أعضاء المجتمع الواحد، إلا أن تيار التضامنية تأسَسَّ أساسًا على مبدأ **الدّين** (la dette) بين الأجيال، إذ يمكن القول إن الفرد مَدين بما هو عليه للبشرية والإنسانية، وهو المعنى الذي جرى التوسع فيه بشكل كبير من طرف ليون بورجوا. لهذا سيكون ضروريا هنا استحضار بعض نصوصه، لأهميتها وأصالتها الفلسفية والسوسيولوجية.

يقول بورجوا متحدثا عن الدّين الإنساني: «بمجرد أن يُفطم الطفل، يصير كائنا منفصلا عن أمه، ويبدأ في تلقي الطعام الضروري لبقائه من الخارج، فيصير مدينًا شيئا فشيئا للبشرية، إذ لن يقوم بأيّ خطوة، أو أيّ حركة، كما لن يحصل على إشباع حاجاته، ولن يمارس إحدى قدراته الناشئة، دون الاعتماد على الخزان الهائل من المنافع البشرية المتراكمة قبله»[62]. فمن البشرية يتلقى الطفل تغذيته ولغته، ولا يتعلم القراءة والكتابة واستعمال الأدوات والأشياء إلا عبر الكتب والأدوات التي تقدمها له المدرسة وورشات العمل. يقول بورجوا مضيفًا: «كلما كبر الطفل في الحياة كلما زاد دينُه، لأنه في كل يوم سيحقق ربحًا جراء استغلاله للوسائل المادية والفكرية التي خلقتها البشرية»[63].

ويتمثل الدَّينُ(la dette) في كل خطوة يخطوها الإنسان على الطريق الذي شُيّد بكثير من الآلام، وغالبا بآلاف العمال الموتى الذين فقدوا حياتهم في المستنقعات أو فوق الجبال، كما يتمثل أيضًا في كل دورة عجلة أو عربة، وكل دورة تقوم بها المروحية أو السفينة، دين على كل استهلاك منتجات الزراعة، الصناعة، أو العلم. إنه دين على كل الموتى الذين تركوا هذا الإرث، لأولئك الذين حولوا بعملهم الأرض، والمأوى الخشن والمظلم في العصور المبكرة إلى حقول خصبة وهائلة، وإلى معامل منتجة. والإنسان كذلك «مدينٌ لكل أولئك الذين شرفت أفكارهم عناصر الطبيعة بأسرار قوتهم، وامتلكوا بقوتهم تلك القدرة على ترويضها

59 Serge Pougam, ibid. p 34

60 Célestin BOUGLÉ, le solidarisme, (1907), Paris : V. Giard & E. Brière, Libraires Éditeurs, 1907, 339 pp. Collection des doctrines politiques, no 4. p 8

61 C Bouglé, le solidarisme, Paris V, Giard et E, Brière , 1907

62 Léon Bourgois, solidarité, Villeneuve d'Aseq, Presses du Septentrion, 1er éd, 1998, p 43

63 ibid. P 44

واستعبادها (...)، مدينٌ لأولئك الذين استندوا إلى وعيهم، فتخلوا عن عرقهم، ليخرجوا من حالة العنف والكراهية وينتقلوا تدريجيًا إلى حالة السلم والوئام»[64].

إن ما يلاحظ في هذا الدّين لصالح الأجداد، أنه لا يتعلق فقط ببعض الأفراد الموهوبين أو بعض المجموعات المتفوقة، بل إلى جميع الناس الذين من خلال ترابطهم في العمل أسهموا في تقدم البشرية، ومن واجب الجميع إدامتها وحفظها بأمانة. يقول بورجوا: «إن البشرية لم توفر ذلك الكنز والرأسمال الهائل من الأفكار والقوى والمنافع، لصالح كل واحد منا، أو لجيل معين، أو لمجموعة متميّزة من الناس، بل لجميع أولئك الناس الذين سيتم استدعاؤهم للحياة، وجميع الذين لقوا حتفهم. إنها إذن لجميع الذين سيأتون بعدنا، إنه إرث كل الماضي إلى كل المستقبل. فلا يمكن لكل جيل عابر أن يفكر في نفسه فقط من خلال الانتفاع، بل عليه استثمارها مع الحفاظ عليها وإعادتها بأمانة. وإلقاء نظرة فاحصة على طبيعة الميراث، تدفعنا إلى القول علاوة على ذلك، أنه ينبغي العمل على زيادته. إنه في الواقع رصيد وربح متزايد ومتنقل باستمرار، إذ يضيف كل عمر شيئا إلى تراث السنين السابقة، وهذا هو قانون الزيادة المستمرة للخير المشترك للبشرية، وهذا ما يشكل قانون التعاقد بين الأجيال المتتالية، مثلما أن تبادل قانون الخدمات، توزيع النفقات والأرباح هو التعاقد بين أفراد نفس الجيل»[65]؛ معنى هذا أن الإنسان، ليس مدينا فقط تجاه أسلافه، بل إن جانبًا مُهمًا من أنشطته، ملكيته، حريته، وشخصه هو نتيجة لتبادل الخدمات مع الآخرين في الحاضر، في الجانب الاجتماعي الذي ينبغي أن يكون مشتركًا (Mutualisée)، يقول بورجوا: «ينبغي على الفرد أن يعي مدى الدّين الذي يتعاقد عليه الجميع من خلال تبادل الخدمات، الأعمال التجارية، والأنشطة، وعن حياته الناتجة عن حالة معينة داخل المجتمع»[66].

بعبارة أخرى، إن التضامن هو أساس الرابط الاجتماعي بين أبناء نفس الجيل، مثلما أن الدّين والتضامن بين الأجيال هو الذي يصلُ بين جميع الأجيال ويؤسس لما يمكن أن نسميه **بالرابط الإنساني** (le lien humain)، وهو تضامن ينبغي أن يتوافق مع عضوية عقلانية ناشئة عن عقد ضمني يربط الفرد بالمجتمع ككل، ما دام كل إنسان حيّ مدينا لكل كائن حي آخر، بقدر الخدمات التي تقدم له بجهد الجميع. ورغم الإضافات التي سيقوم تلميذ دوركهايم، سيليستين **بوغلي** بعد بورجوا بتطويره لهذا التيار من الناحية القانونية في علاقته بسيطرة الدولة، إذ حاول إظهار كيف نجحت التضامنية في بسط سيطرة الدولة، دون تجسيد الدولة، ودون إعطائها إرادة خاصة، أو فضائل عليا، أو حقوقًا خاصة[67]، إلا أنّ الفيلسوف الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي جون **راولز** John Rawls هو الذي سيعمل على تطوير هذا الموضوع في منصف

64 ibid. P 45

65 L. Bourjois, ibid. p 46

66 Ibid. P 46

67 C. Bouglé, le solidarisme, paris V, Giard, E Brière, 1907. P 78

القرن الشعرين، في إطار حديثه عن واجب التضامن مع الأجيال اللاحقة، ضمن نظريته في العدالة (سنة 1971)؛ وذلك لأن مذهب التضامنية يؤسس لوسيلة وسيطة بين الليبرالية والاشتراكية؛ ليكون بذلك مقدمة للدولة الاجتماعية الوطنية والعادلة، التي ينبغي عليها أن تضمن حق جميع الأجيال في التنمية والحياة والاستفادة من خيرات الطبيعة ومواردها.

خاتمة

هكذا يبدو بجلاء، بأن فكرة التضامن ليس وليدة القرن العشرين، بل إنها تعود لفترة تاريخية فارقة، شهدت فيها المجتمعات عملية الانتقال من اقتصاد المساواة إلى اقتصاد التفاوتات الاجتماعية، كما أنها فكرة فلسفية وأخلاقية تتأسس على مبدأ الغيرية والإنسانية. ولذلك تطورت من مجرد شعار أخلاقي إلى ممارسة رسمية في إطار أنظمة الرفاه، وعلى شكل مؤسسات تحاول ردم الهوة بين الطبقات ومحاربة الفقر والإقصاء، علاوة على التفكير في الأجيال القادمة من خلال ضمان استدامة الموارد.

البيبليوغرافيا:

بالعربية(ترتيب أبجدي):

1. تودور بافلوف، «الشخصية والحرية»، (المترجم غير موجود)، مجلة دراسات اشتراكية، دار الهلال، العدد 4، 1972
2. جورج بوليتزر، أصول الفلسفة الماركسية، الجزء الثاني، ترجمة شعبان بركات، بيروت، الطبعة الأولى، 1972
3. رشيدة العام، «الحرية الفردية في الفكر الاشتراكي والاجتماعي»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 10، نوفمبر 2006
4. فوزي بوخريص، في سوسيولوجيا العمل الجمعوي بالمغرب، من العمل التطوعي إلى العمل المأجور، مطبعة كوتر برانت، الرباط، الطبعة الأولى2015
5. كريس هان وكيث هارت، الأنثروبولوجيا الاقتصادية، التاريخ والإثنوغرافيا والنقد، ترجمة عبد الله فاضل، مراجعة فايز الصياغ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة1، بيروت، 2014
6. كولين وارد، اللاسلطوية، ترجمة مروة عبد السلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط1، 2014
7. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، الجزء الرابع، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1985
8. ليفي برول، فلسفة أغوست كونط، ترجمة محمود قاسم، محمد السيد، محمد بدوي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، (بدون تاريخ).
9. م روزنتال وب. يودينو، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، مراجعة صادق جلال العظم وجورج طرابشي، دار الطليعة للطّباعة والنشر، بيروت، (بدون تاريخ).
10. محمد الشتيوي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب دراسة سوسيولوجية لدينامية الممارسات التعاونية بالمجالات القروية حالة التعاونيات الفلاحية بإقليم تاونات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تحت إشراف المختار الهراس ومرزوق الورياشي، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، الموسم الجامعي 2019-2020

باللغات الأجنبية(ترتيب أبجدي):

1. Amartya Sen, Development As Freedom, Oxford University Press, new Delhi 2000
2. Amartya Sen, the idia of Justice, Harvard University Press, Cambridge, 2009
3. Armelle LE BRAS – CHOPARD, «METAMORPHOSES D'UNE NOTION: SOLIDARITE CHEZ PIERRE LEROUX», Versailles/Saint-Quentin-en-Yvelines. (sans date).
4. Auguste Compte, Discours sur l'esprit positif, librairie Schleicher frères, Paris, 1909

5. Auguste Comte, Catéchisme positiviste, ou SOMMAIRE EXPOSITION DE LA RELIGION UNIVERSELLE EN ONZE ENTRETIENS SYSTÉMATIQUES entre une Femme et un Prêtre de l'HUMANITÉ, Paris 1952
6. Auguste Comte, Cours de philosophie positive, librairie Schleicher Alfred Costes, Editeur 6 édition, Paris, 1934
7. Bruno Viard, Anthologie de Pierre Leroux inventeur du socialisme, Le Bord de l'Eau, 2007
8. Célestin BOUGLÉ, le solidarisme, Paris : V. Giard & E. Brière, Libraires Éditeurs, Collection des doctrines politiques, no 4, 1907
9. Cynthia Fleury, Le soin est un humanisme, Gallimard, «Tracts», 2019
10. Éric Persais, «L'Entreprise Sociale et Solidaire, ou la nécessité de changer de paradigme» Dans Annales des Mines - Gérer et comprendre, 2/(N° 128), 2017
11. Fatima Marnessi, les ONG rurales du Haut-atlas : les ait débrouille, éd, Marsan- rabat, 2003
12. GIDE, Charles. La solidarité, Présenté et annoté par P. Devilliers, Paris, L'Harmattan, 2010
13. Hachmi Bentaher et Yahya Yahyaoui, «Evolution historique de l'économie solidaire au Maroc», REMACOOP :Revu marocaine des coopératives ;N°1 ;2011
14. Henry Marion, De la solidarité morale; essai de psychologie appliquée, Paris, Éd. Germer Baillière, coll. «Bibliothèque de philosophie contemporaine», 1880
15. JACQUES Roncière, «l'introuvable populisme», in Badiou Alain, et Al.., Qu'est-ce qu'un peuple ?, la fabrique, Paris, 2013
16. John Rawls, Justice as Fairness : A restatement, Harvard University Press, 2001
17. K. Polanyi «Aristotle Discovers the Economy», in, K, Polanyi, C, Arnsberg and Harry, Pearson , Eds, Trade and Market in the Early Empires: Economie and History and Theory (Glencoe IL , Free Press, 1957
18. Léon Bourgois, solidarité, Villeneuve d'Aseq, Presses du Septentrion, 1er éd, 1998
19. M, David, La solidarité comme contrat et comme éthique, Paris, Berger-Levrault, 1982
20. M, Ruby, Le solidarisme, Paris, Librairie Gédalge, l97I
21. Michel Anfray, le crocodile d'Aristote : une histoire de la philosophie par la peinture, Albin Michel, 2019
22. P Leroux, œuvres, Paris, Le sourd, 1er éd, 1851
23. P. Leroux, Aux Philosophes, Paris, l'auteur, 1841

24. Pierre Leroux, De l'humanité, tome 1 et Tome 2, Gallica, France, 1840
25. PIERRE Leroux, La grève de Samarez, Paris, Dentu, 1er éd, 1859
26. Pierre Rosanvallon, la crise de l'Etat providence, Seuil, Paris, 1981
27. revue Encyclopédique, novembre 1833, Tome LX, pp 106-114
28. Roger Bloch, Histoire du parti radical-socialiste, L. G. D. J. Paris, 1968
29. Serge Audier, la pensé solidariste, aux sources du modèle social républicain, PUF, 2010
30. Serge Paugam (dir.), Repenser la solidarité. L'apport des sciences sociales (Paris: Presses universitaires de France, col. Quadrige Essais Débats, 2011).
31. Touhami Abelkhalek; L'économie sociale au Maroc: État des lieux et perspectives d'avenir; Cepes UNCAM, Agence espagnole de coopération international; Casablanca, 2007

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

info@mominoun.com
www.mominoun.com

All rights reserved © 2022

جميع الحقوق محفوظة © 2022